



تستلكت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامس وجعفر ناصر حسين وكريم طه محمد وكريم احمد بابان ومحمد صائب التقيشيتي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس جورجيس وحسين ابو اسكنم العسائونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المعيز / المدعي عليه / القائد العام للقوات المسلحة / إضافة لوظيفته – وكيله السيد الحطولي خالد جبار اسماعيل .

المعيز عليه / المدعي / لطيف تركي عيلوي .

الإشعاء

ادعى المدعي (المعيز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأن المدعي عليه (المعيز) إضافة لوظيفته أصدر الأمر الديواني (٩٦) والقاضي بإعاقته على التقاعد لأسباب صحية وفق المادة (١٧/ب) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري والمبلغ إليه بموجب كتاب مكتب القائد العام للقوات المسلحة المرقم (١٦٢٩) في ٢٠١١/٥/١١ وبين ان القرار المذكور لم يستند إلى أي تقرير طبي أو توصية من لجنة طبية عسكرية فزيد عدم ثقائه من من مرض أو عدم صلاحيته للخدمة العسكرية استناداً للمادة (١٧/ب) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري . وان لديه تقريرين من لجنة طبية عسكرية الأول بنسبة عجز (١٥%) والثاني بعد إعادة الفحص (٣٥%) . ويوصي التقرير صلاحيته للخدمة العسكرية بوحدة ثابتة دائمة أو الأشغال البسيطة . نظلم المدعي بتاريخ ٢٠١٢/١/٨ إلا انه لم تستم الإجابة عليه . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ طالماً الحكم بإلغاء قرار إعاقته على التقاعد وتصحيح الخطأ وإعادته للخدمة العسكرية واحتساب مدة التقاعد العسكري بعد الغائبة من وحدته العسكرية خدمة لأغراض الترقية والتقاعد . ونتيجة العرافة القضائية العنيفة أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣ ويعد اضطراراً (١٩٦/ق/٢٠١٢) حكماً بالانقاص بقضي بإلغاء الأمر الديواني المرقم (٩٦) لسنة ٢٠١١ بقدر ثقائه بالمدعي . طعن المعيز (المدعي عليه) إضافة لوظيفته

كلمة تاري عيرال

داد كاري بالأي نيهنجهادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٨/العدلية/تذي/٢٠١٣

والمحکم اسم المحكمة الاتحادية العليا بموجب القانون  
التمييزية المؤرخة في ٢٠١٣/٨/٢٠ طائياً لظنه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن  
المدعى القانوني قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد أنه صحيح  
وموافق للقانون ذلك ان المادة (١٧) سائماً من قانون الخدمة والتقاعد العسكري  
المرقم (٣) لسنة ٢٠١٠ قد أجازت إحالة العسكري إلى التقاعد إذا تقرر طبياً عدم  
صلاحيته للخدمة العسكرية وفقاً لأحكام القانون المتقدم وحيث أن نسبة العجز لدى  
المدعى (المميز عليه) هي ٣٥% وهذه النسبة من العجز لا تمنعه من أداء مهام  
ووظيفته بصورة مطلقة حيث لم يتضمن التقرير الطبي ذلك - مما يجعل قرار إحالته على  
التقاعد قبل مضي المدعى القانوني والأسباب صحيحة لا سنده له من القانون وحيث أن  
محكمة القضاء الإداري قد قضت في الدعوى المرفوعة (١٩٦/ق/٢٠١٢) بإلغاء الأمر  
الذي أقر المرقم (٩٦) لسنة ٢٠١١ بقر نطقه بالمدعى لعدم استلزامه إلى أسباب قانونية  
صحيحة ليأبون حكمها المميز مقترناً بالصواب قرر تصديقه ورؤ الطعون التمييزية  
وتحويل المميز رسم التمييز وحصر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٣/١٢.

الرئيس

سعدت المحمود

العضو

فاروق محمد السايدي

العضو

جعفر فخر حسن

العضو

أكرم فاضل محمد

العضو

أكرم أحمد الباني

العضو

محمد صالح التاجيدي

العضو

يوسف صالح التميمي

العضو

ميثقال شامون آل كوريسي

العضو

حسين أبو الثيان